وكانت المناورة الاسرائيلية تقوم على ما يلي : من جهة حذفت قضية فلسطين كبند مستقل على جدول الاعمال . ومن جهة أخرى أخذت الدول المؤيدة لاسرائيل (أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية) المبادهة فتقدمت بمشاريع قرارات تؤكد فيها ضرورة **التفاوض المباشر** بين اسرائيل والدول العربية الاعضاء في الامم المتحدة — في غياب شعب فلسطين — من أجل عقد صلح معها دون أن تأخذ بعين الاعتبار القرارات السابقة التي صوتت عليها المنظمة بل أن تكون نقطة الابتداء « الامر الواقع » الذي حققته اسرائيل . وقد شهدت المنظمة في تلك الدورة السابعة جدلا حاميا بين الوفود العربية من جهة والوفود المؤيدة لاسرائيل ووفد اسرائيل من جهة ثانيـة كانت نتيجتها نجاح المشروع الاسرائيلي بالدعوة للمفاوضة المباشرة في اللجنة السياسية الخاصة وفشله في الجمعية العامة اذ غيرت وفود الدول الاشتراكية شكل تصويتها من امتناع الى ضد وطلب رئيس الجمعية العامة تطبيق المادة ١٨ من الميثاق على التصويت التي تقتضي بضرورة الحصول على ثلثي الاعضاء باعتبارها قضية هامة .

والحصيلة النهائية ان القرار القاضي بالمفاوضات المباشرة الذي حاربت اسرائيل من أجله قد هزم في الجمعية العامة لكن النتيجة النهائية جاءت ضد المصلحة العربية . فقد طويت قضية فلسطين كبند مستقل من جدول الاعمال تحت تأثير الابتزاز الاسرائيلي . ولم يعد يظهر على جدول الاعمال منذ الدورة السابعة وحتى الدورة التاسعة والعشرين غير بند « التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الاغاثة » وما أضيف اليه من بنود خاصة بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧ اذ انعقدت الجمعية العامة للنظر في مادة طلب ادراجها الاتحاد السوفييتي وهي « **الوضع في الشرق الاوسط** » . وقد عددت البنود المدرجة للدورة (٢٩) في مطلع هذه المذكرة .

قضية فلسطين في مجلس الامن

كان الوضع القانوني لقضية فلسطين في مجلس الامن أفضل منه في الجمعية العامة . ذلك ان جميع القضايا بلا استثناء المتفرعة عن قضية فلسطين ابتداء من ربيع ١٩٤٧ وجميع شكاوى الحكومات العربية ضد اسرائيل التي نظر فيها مجلس الامن من ١٩٤٩ الى ١٩٦٦ بما فيها قضية حرية الملاحة في قناة السويس قد أدرجت كلها تحت بنـد « قضية فلسطين » .

ولكن عندما انعقد مجلس الامن ابتداء من ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٧ بدعوة من كندا والدنمارك — العضوين في المجلس — للنظر في خطـورة الوضع في الشرق الاوسط والنزاع العربي الاسرائيلي فقد ظهر جدول الاعمال يتضمن ذكر الرسالة التي قدمت اليه من العضوين دون أية اشارة لقضية فلسطين كما جرت العادة حتى ذلك اليوم . ثم أدرجت رسالتان أخريان على جدول الأعمال احداهما من الجمهورية العربية المتحدة والاخرى من المملكة المتحدة . وقد أثار الدكتور محمد الفرا في جلسة المجلس المنعقد في ٣١ أيار ١٩٦٧ كيف ان جدول الاعمال لاول مرة في تاريخ المجلس لا يدرج مناقشاته تحت بند « قضية فلسطين » وأيده مندوبون آخرون في ذلك . لكن الحرب التي شنتها اسرائيل في ٥ حزيران (يونيو) من تلك السنة جعلت قضية الادراج على جدول الاعمال أمرا ثانويا . ثم انعقدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائيـة الطارئة الخامسة في حزيران ١٩٦٧ وعندما عاود مجلس الامن اجتماعاته في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ فقد كان البند المدرج على جدول أعماله هو نفس بند « الوضع في الشرق الاوسط » الذي نظرت فيه الجمعية العامة . وعندما عرض ونوقش وصوت على القرار ٢٤٢ فقد كان ذلك على أساس البند السابق لا على أساس قضية فلسطين .